الاقتصاد الأفريقي

تأليف

أ.د/ فرج عبد الفتاح فرج

عرض وتقديم

د/ عز الدين إسماعيل أحمد

حفلت المكتبة بالعديد من أمهات الكتب عن القارة الأفريقية في شتى فروع المعرفة البشرية في التاريخ، السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، السكان، الفنون، الآداب، الموسيقى.

ولكن مكتبتنا العربية لم تحظي بهذا الكم والكيف عن قارتنا إلا عن طريق ترجمته تلك المراجع الأجنبية، برغم وجود معهد عالي للبحوث والدراسات الأفريقية يتبع جامعة القاهرة، وبرغم وجود العديد من الرسائل العلمية بدأ من درجة الماجستير إلى درجة الدكتوراه التي صدرت عن المعهد، إلا أن كل ذلك لم يعطينا الحق في أننا قتلنا أفريقيا بحثاً، فلا زال الطريق طويلاً أمام البحث العلمي كي نستطيع أن نحيط بكل ما يتصل بقارتنا الحبيبة إحاطة السوار بالمعصم.

ونحن هنا في مصر نفخر بنخبة علمية متميزة في مجال الدراسات الأفريقية لا يوجد لها مثيل في دول العالم الثالث على مستوى القارة.. لذلك جاءت هذه المحاولة العلمية من المؤلف وهو من هذه النخبة لسد نقص ملموس في المكتبة العربية عن الاقتصاد الأفريقي، وحينما شرع في أعداد هذا الكتاب أستهدف دراسة أوضاع القارة من الناحية الاقتصادية البحتة، غير أن دراسة الحالة أو النواحي الاقتصادية لقارة بأكملها على مستوى مرجع واحد، ومن خلال شخص واحد يعد ضرباً من المستحيل، وحتى يمكن استخلاص أحكام عامة جامعة عن الأوضاع الاقتصادية للمجتمعات الأفريقية

المتباينة، فالتكوين الاجتماعي والاقتصادي والحضاري والجغرافي لأي مجتمع أفريقي يختلف اختلافاً واضحاً عن المجتمع الأخر، كذلك تعد الزيادة السكانية ونسبة المواليد والوفيات من العوامل المؤثرة في هذا التباين، كذلك يدخل الإنتاج وغنى الموارد الاقتصادية في هذا التأثير، وقد يكون هذا الاختلاف داخل الإقليم الواحد أو داخل الدولة الواحدة.

وقد حاول الكاتب عمل مسح عام للأوضاع الاقتصادية في القارة، وبالأحرى في قطاعات الإنتاج الرئيسية في القارة في الباب الأول، وبصفة خاصة في قطاع الزراعة والمنتجات الزراعية، كذلك قطاع التعدين وقطاع الصناعة والمنتجات الصناعية، كذلك ربط بين هذه القطاعات الإنتاجية والسياسات الاقتصادية الطبيعية في هذه الدول.

وفي الباب الثاني:

أنتقل الكاتب ليحدثنا في واحد من الموضوعات الاقتصادية على مستوى المهتمين بشئون القارة وهذا الموضوع هو "موازين المدفوعات في دول شرق أفريقيا"، وقد حاول تقسيم هذا الموضوع إلى عدة موضوعات فرعية، فتناول في فصلة السمات العامة والسمات الاقتصادية لدول شرق أفريقية وهى دول الدراسة.

وفي فصله الثاني تناول دلالات حسابات العمليات الجارية في دول شرق أفريقيا، وقد ختم هذا الباب بتناوله في الفصل الثالث ميزان العمليات الرأسمالية..

وفي الباب الثالث:

اختار المؤلف نموذجاً من دول القارة ليطبق عليه منهج الدراسات العينية في هذا الكتاب، فأختار دولة كينيا في نسق النظام الدولي العام..

والواقع أن الاقتصاد الأفريقي على وجه العموم يعانى من العديد من المعوقات والصعوبات الطبيعية والعامة والمتمثلة في الآتي:

أولاً:

تعتمد معظم الدول الأفريقية على نظام تصدير المواد الخام بدون تصنيع سواء للمواد الزراعية أو المعدنية مما يقلل من أسعارها في السوق العالمي..

ثانيا:

تعتمد معظم الدول الأفريقية على أنظمة زراعية تقليدية وقديمة مما يؤثر في نوعية وكمية المحاصيل المنتجة والتي لا يسايرها الأنظمة الحديثة ذات الإنتاج العالمي والجودة.

ثالثاً:

تفتقر الدول الأفريقية إلى المعرفة التكنولوجية الحديثة الخاصة بوسائل الزراعة، أو التصنيع أو الإنتاج بصفة عامة مما يؤثر بالسلب على اقتصاديات هذه الدول..

رابعاً:

تفتقر الدول الأفريقية إلى كوادر العلمية المدربة التي لديها خبرة في استخدام "الآلات" الحديثة في عملية الإنتاج..

خامساً:

تفتقر الدول الأفريقية أيضاً إلى رؤوس الأموال اللازمة لإقامة مشروعات صناعية وزراعية تستوعب الأيدي العاملة وتنهض بالاقتصاد في كل دولة..

سادساً:

من المؤسف حتى الآن أن نرى معظم اقتصاديات الدول الأفريقية ما تزال تحت سيطرة الدول الاستعمارية القديمة مما يؤثر في أسعار المنتجات وتحكمها في عملية الإنتاج لصالح هذه الدول الرأسمالية الكبرى..

سابعاً:

عدم وجود تكتلات اقتصادية داخل القارة الأفريقية مما جعلها فريسة سهلة لصراع التكتلات الاقتصادية الثلاثة في العالم أجمع..

ثامناً:

غياب الأهداف الوطنية وتفضيل المصالح الخاصة في المجتمعات الأفريقية على المصالح الخاصة بالشعوب الأفريقية..

تاسعاً:

تأتى مشكلة الديون الأفريقية لتشكل عبئاً ثقيلاً على لاقتصاديات الدول الأفريقية بفوائدها..

ومع هذه العوامل مجتمعة استطاع الكاتب أن يضع أيدينا على مواطن الضعف في اقتصاديات الدول الأفريقية..

وقد تفرع من هذا الباب في الفصل الأول موضوع الدول منخفضة الدخل ومحاولات تعديل طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية.

وفي الفصل الثاني:

تناول البناء الاقتصادي للمجتمع الكيني، وفي الفصل الثالث تناول العلاقة بين الاقتصاد الدولي والاقتصاد الكيني.

وقد أعتمد الكاتب المؤلف في بحثه على العديد من المراجع والدراسات المتخصصة ومنها ما هو منشور ومنها ما هو غير منشور، وقد تميزت

المعالجة بالعملية البحتة مع الاستعانة بالإحصاءات والجداول البيانية التي توضح حقيقة الأوضاع بلغة الأرقام، ولم يكتفي المؤلف بذلك بل قام بتحليل هذه الأرقام والإحصائيات والخروج بنتائج تلك التحاليل..

وقد أستخدم لغة عملية سهلة في مستوى الباحثين، والبحث الذي بين أيدينا يقع في حوالي ٤٠٠ صفحة من القطع المتوسطة، وقد تميز الكتاب بطباعة جيدة ونوعية من الورق المتميز الذي يجذب القارئ، والكتاب يعد واحد من المراجع الأساسية في الاقتصاد الأفريقي وكاتبه غنى عن التعريف.. وهو إضافة لا بأس بها للمكتبة العربية.